



## الأثر القانوني للتلوث البيئي في بغداد وفق القوانين النافذة

### مقدمة

يعتبر التلوث البيئي من أكبر التحديات التي تواجه المدن الكبرى، ومنها بغداد، حيث أصبح له تأثيرات سلبية متعددة على الحياة اليومية، بما في ذلك الاقتصاد، الصحة العامة، والبيئة. إلى جانب الآثار البيئية والاقتصادية، يثير التلوث البيئي تساؤلات قانونية مهمة تتعلق بالمسؤولية والمساءلة.

هذا الجزء من الدراسة يركز على الأثر القانوني للتلوث البيئي في بغداد، مع تسليط الضوء على القوانين النافذة التي تنظم قضايا انبعاثات مصفى الدورة، محطات الكهرباء التي تعمل بالنفط، وحرق النفايات، ومدى تطبيقها وفعاليتها في الحد من هذه الظاهرة.

## أولاً :- الإطار القانوني لحماية البيئة في العراق

يتضمن النظام القانوني العراقي عدة قوانين ولوائح تهدف إلى حماية البيئة من التلوث، وضمان حق المواطنين في العيش في بيئة نظيفة. من أبرز هذه القوانين:-

### ١-قانون حماية وتحسين البيئة رقم 27 لسنة 2009

يُعد هذا القانون الإطار القانوني الأساسي لحماية البيئة في العراق. يتضمن القانون عدة بنود تنظم حماية الهواء، الماء، والتربة من التلوث، ويضع قواعد صارمة لمراقبة الانبعاثات الصناعية والتصرف بالنفايات.

• المادة 2 من القانون تشير إلى ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لمنع التلوث، بما في ذلك التلوث الجوي الناتج عن الانبعاثات الصناعية وحرق النفايات.

• المادة 10 تلزم جميع المنشآت الصناعية مثل مصفى الدورة بتركيب معدات للتحكم في الانبعاثات الضارة، وتطبيق تقنيات الحد من التلوث.

• المادة 16 تفرض غرامات وعقوبات على المخالفين الذين يتجاوزون الحدود المسموح بها لانبعاثات الملوثات، بما في ذلك ثاني أكسيد الكبريت وأكاسيد النيتروجين.

### ٢-قانون الهواء النظيف رقم 1 لسنة 2010

يهدف هذا القانون إلى حماية جودة الهواء من التلوث، وهو يركز بشكل خاص على تنظيم الانبعاثات من محطات الكهرباء والمصانع. يلزم القانون الجهات المعنية باتخاذ إجراءات وقائية، بما في ذلك استخدام تقنيات الحد من الانبعاثات وتركيب مرشحات ونظم إزالة الكبريت

### ٣. القوانين المحلية المتعلقة بإدارة النفايات

تشمل القوانين العراقية أيضًا تنظيمًا صارمًا لعمليات التخلص من النفايات، خاصة فيما يتعلق بحرق النفايات. تتطلب القوانين معالجة النفايات قبل التخلص منها بطريقة آمنة بيئيًا. ومع ذلك، تبقى مشكلة الحرق غير المعالج للنفايات واحدة من القضايا التي تواجه المدن الكبرى مثل بغداد.

## ثانياً: - المسؤولية القانونية للمنشآت الصناعية ومحطات الكهرباء

### ١- مسؤولية مصفى الدورة

بموجب قانون حماية وتحسين البيئة، يلزم مصفى الدورة بتقليل انبعاثاته من الملوثات، خاصة ثاني أكسيد الكبريت والجسيمات الدقيقة. يجب على المصفى تركيب تقنيات الحد من التلوث مثل نظم إزالة الكبريت، والتأكد من أن الانبعاثات تتوافق مع المعايير البيئية الوطنية. في حال عدم التزام المصفى بهذه اللوائح، يمكن ملاحقته قانونياً وفرض غرامات مالية عليه، بالإضافة إلى إمكانية إغلاقه مؤقتاً إذا استمر في تجاوز الحدود المسموح بها للانبعاثات.

### ٢- مسؤولية محطات الكهرباء

تنص القوانين العراقية على أن محطات الكهرباء التي تعمل بالنفط يجب أن تتخذ تدابير لتقليل الانبعاثات الناتجة عن حرق الوقود. المسؤولية تقع على الجهات المشغلة للمحطات لضمان تركيب الأنظمة المناسبة لتقليل ثاني أكسيد الكبريت والجسيمات الضارة الأخرى. في حال استمرار المحطات في تجاوز المعايير البيئية، فإن الحكومة يمكنها فرض غرامات وتعليق النشاطات حتى يتم الامتثال الكامل للمتطلبات البيئية.

### ٣- حرق النفايات غير المعالجة

تعتبر عمليات حرق النفايات غير المعالجة انتهاكاً واضحاً للقوانين البيئية العراقية. قانون إدارة النفايات يلزم الجهات المسؤولة عن التخلص من النفايات باتباع إجراءات معالجة وتدوير النفايات، واستخدام طرق بيئية للتخلص منها. في حالة عدم الامتثال، يمكن ملاحقة البلديات أو الشركات التي تتعامل مع النفايات قانونياً، وفرض غرامات تصل إلى مستويات مرتفعة.

### ثالثاً: -العقوبات والغرامات القانونية

تتضمن القوانين العراقية عقوبات صارمة للمنشآت التي لا تمتثل للمعايير البيئية:

• الغرامات المالية :

تفرض السلطات المختصة غرامات كبيرة على المنشآت المخالفة، والتي قد تصل إلى مبالغ ضخمة حسب حجم التلوث ومدى تكرار الانتهاكات.

• الإغلاق المؤقت أو الدائم :

في حالة استمرار المنشآت في تلويث البيئة وعدم الامتثال للتعليمات، يمكن أن تصدر السلطات أمراً بإغلاق المنشأة حتى يتم حل المشكلات البيئية.

• الملاحقة الجنائية :

في بعض الحالات، يمكن أن تصل الأمور إلى الملاحقة الجنائية إذا تبين أن التلوث قد تسبب في أضرار جسيمة للصحة العامة أو البيئة.

### رابعاً :- الفجوات في تطبيق القوانين

على الرغم من وجود تشريعات قوية لحماية البيئة في العراق، إلا أن هناك فجوات في تطبيق هذه القوانين، تعود إلى عدة عوامل:-

• ضعف الرقابة :

تعاني الجهات الرقابية من نقص في الإمكانيات البشرية والمادية، مما يجعل مراقبة جميع المنشآت الصناعية ومحطات الكهرباء صعباً.

• غياب الشفافية :

لا يتم في بعض الأحيان الإفصاح عن حجم الانبعاثات والمخالفات، مما يؤدي إلى استمرار الانتهاكات البيئية دون مساءلة.

• الفساد :

في بعض الحالات، يؤدي الفساد الإداري إلى تساهل في تطبيق القوانين البيئية أو التغاضي عن الانتهاكات مقابل مصالح شخصية.

## خامساً :- مقترحات لتعزيز الإطار القانوني

### ١- تعزيز القدرات الرقابية

يجب توفير الإمكانيات اللازمة للجهات الرقابية، بما في ذلك تدريب الكوادر المختصة وتزويدها بالتقنيات الحديثة لرصد الانبعاثات والتلوث في الوقت الفعلي.

### ٢- تحسين الشفافية والإفصاح

يجب إلزام الشركات والمنشآت الصناعية ومحطات الكهرباء بالإفصاح بشكل دوري عن حجم انبعاثاتها والتزامها بالقوانين البيئية. يمكن أن يسهم هذا في تعزيز الثقة بين المواطنين والحكومة، ويزيد من المساءلة.

### ٣- تشديد العقوبات

يجب تشديد العقوبات على المخالفين بشكل يردع أي انتهاك للقوانين البيئية، بما في ذلك زيادة الغرامات وفرض عقوبات جنائية على الشركات والأفراد المتورطين في تلوث البيئة.

## خاتمة

التلوث البيئي في بغداد، وخاصة الناتج عن مصفى الدورة ومحطات الكهرباء، وحرق النفايات غير المعالجة، يشكل تهديداً كبيراً للصحة العامة والاقتصاد المحلي. وعلى الرغم من وجود إطار قانوني يهدف إلى حماية البيئة، فإن تطبيق هذه القوانين يعاني من تحديات كبيرة. لذلك، من الضروري تعزيز القدرات الرقابية، تحسين الشفافية، وتشديد العقوبات لضمان حماية فعالة للبيئة وتقليل تأثير التلوث على الحياة التجارية والصحية في بغداد.

مع التقدير

قسم الدراسات والمعلومات